مجـــلـة الحـــق للعلوم الشرعية والقانونية
Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences
تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index
المجلد الثاني عشر ـ العدد الثاني 2025 ـ الصفحات (51-62)
معامل التأثير العربي 1.67 لسنة 2024 2.113 (ISI) لسنة 2025 ISSN 3005 – 3919

نظرة الناقد في الحكم على الحديث

أ . المنير فرج أبوريمة حماد*
قسم الشريعة، كلية العلوم الشرعية، جامعة بني وليد، بني وليد ، ليبيا
almonerhamad@bwu.edu.ly

A critic's view of judging the hadith

Al-Munir Faraj Aburemah Hammad *
Department of Sharia, Faculty of Sharia Sciences, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya

تاريخ الاستلام: 18-05-2025 تاريخ القبول: 25-06-2025 تاريخ النشر: 06-07-2025

الملخص
منذ أن بزغ فجر الإسلام، كانت السنة النبوية الشريفة مهد أفئدة المسلمين، وموضع اهتمام علمائهم، بوصفها المفسِّر الأول للقرآن الكريم، والمبيِّن لأحكامه، والمكمِّل لتشريعاته. وقد شكّل الحفاظ على السنة، وجمعها، وتمييز صحيحها من سقيمها، الشغل الشاغل للعلماء النقاد من أعظم المهام التي تصدى لها المسلمون الأوائل، فأبدعوا في إنشاء علم فريد لم تعرفه الحضارات السابقة ولا اللاحقة، وهو علم الحديث الشريف، الذي تفرعت عنه علوم عديدة، من أبرزها: علم الرجال، والجرح والتعديل، ومصطلح الحديث، والعلل، وغير ذلك من الفروع الدقيقة.

الكلمات الدالة: النقد الحديثي، الجرح والتعديل، السند والمتن، العلل الخفية، المصطلح الحديثي.

Abstract
Since the dawn of Islam, the Noble Prophetic Sunnah (Sunnah) has been the cradle of Muslims' hearts and the focus of their scholars' attention, as it is the primary interpreter of the Holy Quran, the clarifier of its rulings, and the complement to its laws. Preserving and compiling the Sunnah, and distinguishing its authentic from its weak versions, constituted the primary concern of critical scholars and one of the greatest tasks undertaken by the early Muslims. They innovated in establishing a unique science unknown to previous or subsequent civilizations: the science of Hadith (Hadith). Numerous other branches of knowledge have branched out from it, the most prominent of which are: the science of rijal (narrators' hadiths), criticism and validation (jarh wa ta'dil), hadith terminology, ilal (cause defects), and other subtle branches.

Keywords: Hadith criticism, criticism and modification, chain of transmission and text, hidden defects, Hadith terminology.

المُقَدّمَةُ:

إن من أهم ما أبدعه علماء الإسلام في القرن الثاني والثالث ، ما يُعرف بـ النقد الحديثي، وهو النظر في الروايات والرواة، تمحيصًا وتوثيقًا، تجريحًا وتعديلاً، وفق معايير منضبطة، وموازين دقيقة، لا تخضع للأهواء ولا للتحزّب، بل تنطلق من مقاصد الشريعة العليا، في حفظ الدين من التحريف والدخيل، وصيانة السنة من الوضع والانتحال.

وقد نشأ هذا النقد في أحضان جيل الصحابة، ثم تبلور واشتدّ عوده في عهد التابعين، حتى بلغ الذروة على يد كبار الأئمة كـ: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، ويحيى القطان، وابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والذهبي، وغيرهم من أعلام هذا الفن، الذين تركوا لنا تراثًا ضخمًا من الأحكام النقدية، والأقوال التوثيقية، والتجريحات المبنية على علل خفية أو ظاهرة.

وغير أن المتمعِّن في هذا التراث النقدي يجد أنه ليس ساحة اتفاق مطلق بين النقاد، بل وقع بينهم تباين في كثير من الأحكام على الرواة، واختلفت تقييماتهم لبعض الأحاديث، رغم اتفاقهم على الأصول العلمية العامة، مما يثير تساؤلات عدة حول طبيعة نظرة الناقد، وكيفية توظيفه لتلك القواعد، ومدى تأثر أحكامه بالتجربة الشخصية، أو بالقرائن الظرفية، أو بغير ذلك من المؤثرات.

وقد أدرك النقاد الأوائل أنفسهم وجود هذا التفاوت، وعبّروا عنه بعبارات واضحة، منها ما قاله ابن معين" *قد يكون الرجل ثقة عند قوم، ضعيفًا عند قوم آخرين، بحسب علم كل ناقد به* ."وقال الإمام الذهبي" *الجرح والتعديل من دقائق* العلم، لا يخوض فيه إلا من كان راسخًا فيه"، مما يدل على أن الحكم على الراوي أو الحديث ليس عملية سهلة المنال جامدة، وإنما هو اجتهاد نقدي مركب، يتطلب ملكة فاحصة، ومعرفة عميقة، وتوازنًا بين المعايير والقرائن.

ومن هنا نشأت الحاجة الملحة لدراسة هذا الجانب النقدي بصورة علمية ، بعيدًا عن الأحكام العامة، وبمنهجية تحليلية تقف على أعتاب كيف كان النقاد يبنون أحكامهم؟ وما المعايير التي رجّحت القبول أو الرّد؟ وهل كان الاختلاف في الأحكام عائدًا إلى اختلاف في المعلومات، أم في منهجية النظر، أم في طبيعة القرائن؟ وهل يمكن اعتبار كل اختلاف بينهم سائغًا مقبولًا، أم أن منهج الناقد قد يتأثر بعوامل ذاتية؟ وما أثر ذلك في قبول الحديث أو رده عند المحدثين وعند الفقهاء بعدهم؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تستوجب الدخول في عمق النظرة النقدية عند الأئمة، ومساءلة تلك المنهجية، وتتبع نماذج تطبيقية لها، في ضوء المعايير المعتمدة في النقد الحديثي، وهو ما يسعى إليه هذا البحث من خلال تحليل نظرة الناقد في الحكم على الحديث، ومحاولة الوقوف على أبعادها النظرية والتطبيقية، ومدى استقرارها، والعوامل التي شكّلتها.

أولًا: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول إحدى أهم الركائز المحورية في منهجية المحدثين، ألا وهي نظرتهم النقدية في الحكم على الحديث، وما يتفرع عنها من قواعد وضوابط علمية ، فبينما اعتنى كثير من الباحثين بجمع أحكام النقاد وتوثيقها، قلَّ من تساءل عن خلفيات تلك الأحكام، وآليات بنائها، ومناهج الاستدلال التي استندت إليها، لذا فإن هذا البحث يسعى لتسليط الضوء على البنية المعرفية التي انطلقت منها نظرة الناقد، وتحليل أثر تلك النظرة في قبول الحديث أو رده.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من جوانب عدّة، يمكن إجمالها فيما يأتي :

صلة الموضوع بجوهر علم الحديث، إذ إن نقد الروايات وتمحيصها هو الأداة الأساسية في التمييز بين الصحيح والضعيف، والموثوق والمعلول.

الانطلاق من تراثٍ علميٍّ أصيلٍ ، يمثله أقوال النقاد في كتب الجرح والتعديل والعلل، وما تحمله من عمق نقدي وبصيرة علمية، تُظهر مدى نضج العقل النقدي الإسلامي.

الإجابة عن إشكاليات طالما أُثيرت حول اختلاف النقاد، واتهام علم الحديث أحيانًا بالتناقض أو التذبذب، بينما يكشف التحليل المنهجي عن وحدة في الأصول واختلاف في التطبيقات.

تقديم إطار نقدي معاصر يمكن أن يُسهم في تعزيز فهم الطلاب والباحثين لطبيعة الحكم على الحديث، ويُساعدهم على إدراك أبعاده بعيدًا عن السطحية أو التقليد.
بيان الكم المعرفي للنقاد الأوائل، وكيف تمكنوا من ضبط الرواية والنقل عبر أدوات صارمة، تضمن نقاء السنة، وتحول دون تسلل الضعف والاختلاف إليها.
سد ثغرة في البحوث المتخصصة، إذ لم تحظَ مسألة "نظرة الناقد" من حيث المنهجية والآليات والاختلاف التحليلي، بالدراسة المستقلة التي تربط بين الأصول والتطبيقات.
تعزيز ملكة النقد العلمي عند الباحثين، بما يحقق التوازن بين احترام تراث الأئمة، وفهمه فهمًا عميقًا يحول دون الجمود أو الإسقاط غير المنضبط.

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع

لعل من أهم اختيار موضوع "نظرة الناقد في الحكم على الحديث "استجابة لحاجة علمية ومنهجية ملحّة، فرضتها طبيعة التحديات التي يواجهها الباحث في علوم الحديث، وندرة الدراسات التي تتناول هذا الجانب تحليليًا ونقديًا بشكل وافٍ. ويمكن سرد بعض النقاط التي اعتبرها أسباباً في اختيار الموضوع

1 ــ محورية موضوع النقد في علم الحديث إذ يُعدّ الحكم على الحديث لبّ علم الرواية، ولا يمكن تصور علم الحديث دون عمليات النقد الدقيقة التي مارسها الأئمة في كل عصور التصنيف.

2 ـ كثرة الاختلافات بين النقاد في تقييم الرواة والأحاديث، مما يدعو إلى تأمل أسباب هذه الاختلافات، وما إذا كانت تعود إلى اجتهادات علمية قائمة على قرائن، أم إلى منهجيات نقدية مختلفة.

3 ـ قلة الدراسات التي تناولت "نظرة الناقد" بعمق، حيث ركزت أغلب المؤلفات على جمع أحكام الجرح والتعديل دون تفكيك منهجية النقد ذاته، أو تحليل النظرة النقدية كعملية فكرية تتكامل فيها القواعد مع السياقات.

4 ـ الرغبة في إبراز البُعد الاجتهادي في الحكم النقدي، والتنبيه على أن أحكام النقاد لا تخلو من اجتهاد بشري، وأنها ليست دائمًا نهائية أو قطعية، مما يفتح الباب أمام إعادة القراءة النقدية الواعية.

5 ــ توضيح أثر القرائن في التقييم، وكيف أن النقاد كثيرًا ما بنوا أحكامهم على قرائن دقيقة، قد تكون غير مدونة أو تُفهم في سياق البيئة العلمية التي عاشوا فيها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأمور الآتية:

`1 ـ بيان المنهج النقدي الذي يتبعه النقاد في الحكم على الحديث من حيث السند والمتن.

2 ــ تحليل معايير الحكم التي يعتمدها النقاد، سواء في نقد الأسانيد أو المتون.

3 ــ إبراز أثر الخلفية العلمية والمنهجية للناقد في توجيه حكمه على الحديث.

4 ــ تتبع حالات الاختلاف بين النقاد في الحكم على بعض الأحاديث، وتحليل أسباب ذلك.

5 ــ إظهار التوازن بين الاجتهاد والضوابط المنهجية في النقد الحديثي.

ثالثًا: إشكالية البحث

إن من يطالع كتب النقاد من أمثال ابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والدارقطني، وغيرهم، يلحظ أن هناك قدرًا من التباين في نظرتهم إلى الرواة والأحاديث، مما يثير تساؤلات جوهرية حول آليات هذا الحكم، ومناهجه، وضوابطه، والقرائن التي كانت تحكمه، بل وحول طبيعة هذا "الاختلاف" بين النقاد؛ أهو اختلاف تنوع، أم تضاد؟ وهل يعكس ضعفًا في المنهج، أم ثراء في أدواته؟

ولعل أبرز ما يصعب الجواب عنه بوضوح هو: كيف نفهم تلك الأحكام النقدية التي تختلف من إمام إلى آخر في تقييم الراوي نفسه أو الحديث عينه؟ وهل يمكن القول إن لكل ناقد "نظرة" منهجية خاصة؟ وما الضوابط التي تحكم هذه النظرة؟ وهل تمثل تلك النظرات مدارس مستقلة في النقد، أم أنها فروق في الاجتهاد داخل إطار أصولي واحد؟

وهنا تبرز إشكالية هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في السؤال المركزي الآتي:

"ما طبيعة نظرة الناقد في الحكم على الحديث؟ وما العوامل العلمية والمنهجية التي تؤثر في إصدار الأحكام النقدية؟ وكيف نُميّز بين التباين المقبول في النقد، والتناقض المرفوض؟"
يتفرع عن هذا السؤال أيضاً عدة مشكلات فرعية، منها:
ما الأسس المنهجية التي يعتمدها النقاد في الحكم على الحديث؟
إلى أي مدى تلعب خلفية الناقد الحديثية أو المذهبية دورًا في توجيه حكمه؟
ما أسباب اختلاف النقاد في أحكامهم على نفس الحديث؟
هل تتسم نظرة النقاد بالموضوعية والثبات أم بالتفاوت والاجتهاد الشخصي؟

منهج البحث :

لا شك أن طبيعة البحث هي التي تحتم على الباحث العمل بالمنهج الذي يسير عليه وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الذي استُخدم في جمع وتحليل أقوال النقاد واستخلاص أنماط الحكم النقدي، والمنهج النقدي لتقييم مدى التزام هذه الأحكام بضوابط علم الجرح والتعديل، والمنهج التحليلي الذي يساعد على تفكيك النصوص النقدية وفهم أُسسها ومكوناتها بعمق دقيق.

هيكلية البحث

اشتملت هيكلية البحث عن مبحثين لكل مبحث مطلبين وهي كالآتي :

المبحث الأول : الأسس المنهجية لنظرة الناقد في الحكم على الحديث وقد اشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم نظرة الناقد وأصولها في علم الحديث

المطلب الثاني : معايير النقد الحديثي وتطبيقاتها في تقييم الأحاديث

المبحث الثاني : دور الاجتهاد النقدي في تطوير منهجية الحكم على الأحاديث ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : تطور الاجتهاد النقدي في علوم الحديث وأثره على منهجية تقييم الأحاديث

المطلب الثاني : ضوابط التقييم النقدي عند المحدثين وأثرها في توجيه الحكم على الحديث

المطلب الأول: مفهوم نظرة الناقد وأصولها في علم الحديث

لا شك أن في علم الحديث تعد نظرة الناقد في الحكم على الحديث أحد أهم المقاييس التي يُقيّم بها الحديث النبوي الشريف، وهي عملية فكرية ومنهجية تعتمد على مجموعة من القواعد والأصول التي وضعها العلماء لضمان صحة الأحاديث وحمايتها من التحريف والضعف ، وهي لا تقتصر على مجرد تطبيق صم لقواعد الجرح والتعديل، بل تتعدى ذلك لتشمل فهمًا دقيقًا لحالة الراوي وظروف الرواية، إضافة إلى تقييم الاجتهادات العلمية التي يمكن أن تصدر في سياق هذه الأحكام

وتُعَدّ هذه النظرة من أهم أدوات الحفاظ على التراث النبوي، حيث تعتمد على استقراء دقيق ومتعمق لأحاديث الرواة، مع دراسة معمقة لأحوالهم وسلوكياتهم العلمية والاجتماعية، بهدف ترسيخ قبول الأحاديث الصحيحة ورفض الضعيفة أو الموضوعة .

تعريف نظرة الناقد

تُعرّف نظرة الناقد بأنها : الإطار المنهجي المتكامل الذي يتبناه عالم الحديث في تقييم الحديث والرواة، ويشمل تطبيق قواعد الجرح والتعديل، مع استدلال دقيق بالقرائن العلمية والاجتماعية، ودرجة الاجتهاد في تقدير صحة أو ضعف الحديث".

وتشير المصادر إلى أن هذه النظرة لا تقوم فقط على أحكام جامدة، بل هي منهج يجمع بين الدراسة العلمية، والاجتهاد، والمعرفة التفصيلية بأحوال الرواة.

قال ابن الصلاح : "العلم النافع في هذا الفن هو العلم بعلل الحديث، وأخبار الرجال، وأحوالهم، ودرجتهم، وحفظهم، وعدالتهم، وضبطهم، ووجوه الحديث، وأسانيده، ومآخذها "[1]

([1]) ينظر : المقدمة لابن الصلاح ، ص 25

وهذا يوضح أن النظرة النقدية تجمع بين عدة علوم، لتكون معيارًا دقيقًا في الحكم على الحديث ولعل من أهمها :

1 ـــ أصول نظرة الناقد في علم الحديث

تقوم هذه النظرة على أُسس علمية تتكامل فيما بينها، وهي كالآتي :

علم الجرح والتعديل : هو العلم الذي يعنى بنقد الرواة، وتحديد مدى عدالتهم وضبطهم، ويُعتبر المعيار الأهم في قبول الرواية أو رفضها.

يقول الذهبي: الجرح والتعديل ميزان الحديث، فمن عدل ضُبطت أحاديثه، ومن جُرح بطلت روايته[1]

علم العلل :يبحث في العيوب الخفية التي قد توجد في السند أو المتن، والتي قد تضعف صحة الحديث رغم صحة ظاهر السند ، وعلم الرجال يختص بدراسة أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط، والأخلاق، والمعرفة العلمية، والسلوك الاجتماعي.

فالنظرة الاجتهادية في تفسير القرائن تعتمد على استقراء المواقف والظروف الاجتماعية والسياسية والدينية المحيطة بالرواة، والتي قد تؤثر في صدقية الرواية، ولهذا نجد ابن حجر العسقلاني يقول : "ليس كل ما رُوي عن الراوي عدل وضابط يصح قبوله، بل يُنظر في أحواله، وفي الظروف التي رويت فيها الأحاديث، فالاجتهاد مطلوب لفهم الحقيقة "[2]

2- مكانة نظرة الناقد في علوم الحديث

تتمتع نظرة الناقد بأهمية مركزية في منظومة علوم الحديث، إذ تعتمد عليها مصادر التشريع الإسلامي بشكل مباشر، فالحديث الصحيح هو الذي يُستند إليه في الأحكام الشرعية، وهذه النظرة لا تقتصر على الجوانب النصية فقط، بل تتعمق في البحث عن مدى صدق الراوي وظروفه، ومدى اتصاله بسلسلة الرواة بدقة.

يقـــــول الإمـــــام البخـــــاري :

"إن العلم بالرجال وعلل الحديث من أعظم أسباب قبول الحديث، فإن الجرح والتعديل ميزان الأحاديث البخاري، الجامع الصحيح

لهذا يعد تطور هذه النظرة على يد كبار النقاد عبر القرون سببًا رئيسًا في تطور علم الحديث، وانتقاله من مجرد حفظ الروايات إلى علم نقدي دقيق

3 ــ دور القرائن والعوامل السياقية في تكوين نظرة الناقد

تُعتبر القرائن التي تحيط بالرواية من العوامل المؤثرة في تكوين نظرة الناقد، فهي تشمل الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي عاشها الراوي، ومدى تعامله مع البيئة المحيطة به؛ لذلك لا يغفل الناقد هذه العوامل في تقييمه، حيث أنها قد تُبرر أو تُنكر صحة الحديث.

قال ابن تيمية : "النظر في حال الراوي وأحوال زمانه ومكانه من أوجب أسباب معرفة صدق الرواية أو كذبها"[3]

وقد أشار العلماء إلى أن الجمع بين دراسة النص والنظر في القرائن يُعطي حكمًا أكثر دقة وموثوقية، فنظرة الناقد في الحكم على الحديث تمثل نقطة التقاء عدة علوم شرعية، مع الاجتهاد العلمي الدقيق، الذي يضمن حفاظ التراث النبوي على صحته وموثوقيته، فهذه النظرة ليست مجرد قاعدة جامدة، بل هي عملية نقدية حيّة، تتطلب توازنًا بين التطبيق العلمي والمرونة الاجتهادية في ضوء القرائن .

المطلب الثاني: معايير النقد الحديثي وتطبيقاتها في تقييم الأحاديث

تُعد معايير النقد الحديثي حجر الأساس الذي يُبنى عليه تقييم الأحاديث النبوية، فهي مجموعة الضوابط الدقيقة التي تمكن العلماء من التمييز بين الصحيح والضعيف، وبين المقبول والمردود من الأحاديث، وهي منظومة متكاملة تغطي جانبي السند والمتن. على مستوى السند، يشكل شرط الاتصال بين الرواة حجر

(1) ينظر ميزان الاعتدال للذهبي ج1 ص10

(2) ينظر نزهة النظر لابن حجر ج2ص45

(3) ينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ج3ص112

الزاوية، حيث لا يصح الحديث إذا انقطع النقل بين أحد الرواة وسابقه، وهو أمر أكده الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم، حيث بين أن اتصال السند ضروري للحفاظ على سلامة النقل ومنع التحريف أو الاضمحلال[1]
هذا الشرط يعكس أهمية الاستمرارية في سلسلة الرواة حتى وصول الحديث إلى الصحابي الناقل عن النبي ﷺ، ولا تقبل السلسلة التي بها انقطاع مهما كانت بقية شروطها متوفرة. أما على مستوى صفات الرواة، فإن العدل والضبط يمثلان أساساً لقبول الرواية، فالعدل يعنى سلامة الأخلاق والدين والسمعة، والضبط يعني الدقة في الحفظ أو الكتابة للنص، فغياب أي من هذين الشرطين يؤدي إلى ضعف الحديث، كما بيّن ابن حجر العسقلاني في فتح الباري حين أكد أن الرواية لا تصح إلا من راوٍ عدل ضابط، وأن غيابهما يضعف الحديث ويجعله غير معتمد[2]

وعند دراسة المتن، يجب أن يخلو الحديث من الشذوذ والعلة، فالشذوذ هو مخالفة نص الحديث لنصوص صحيحة أخرى، مما يثير احتمال الخطأ أو التحريف، وهو ما ذكره الإمام الترمذي في سننه بأنه شرط لقبول الحديث أن يكون المتن خاليًا من الشذوذ والعلة[3]

أما العلة فهي عيب خفي قد يظهر من خلال تدقيق علمي دقيق مثل تعارض الحديث مع قواعد اللغة أو الوقائع التاريخية أو وجود تناقض داخلي، وهذا ما أشار إليه ابن قدامة في المغني حين أكد أنه لا يقبل حديث يخالف نصوصًا قطعية من القرآن أو السنة[4]

التطبيق العملي لهذه المعايير قد أظهر أهمية جرح الرواة الذين ثبت عليهم الخطأ أو التسرع في النقل، كما وثقه ابن حجر في قصص جرح الراوي الذي أساء النقل، مما أدى إلى ضعف الحديث وعدم قبوله[5] وفي المقابل، يظهر من خلال النماذج الرفيعة مثل الإمام مسلم كيف أن ضبط الراوي وعدالته تجعلان من أحاديثه من أصح الأحاديث وأكثرها اعتمادًا .

في العصر الحديث، يبرز دور التطور العلمي في دقة النقد والحد من الأخطاء البشرية، كما يذكر الدكتور محمد بن علي في أبحاثه الحديثة التي تركز على ضرورة تحديث أدوات النقد الحديثي[6]

هذا التطوير لا يعني تخلي العلماء عن أصولهم، بل هو اجتهاد يعزز من مصداقية التراث في ضوء المتغيرات المعاصرة ، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب النقد الحديثي تقييم معرفة الراوي للحديث؛ إذ أن سوء الفهم أو التسرع قد يؤدي إلى أخطاء في النقل، وهذا ما أوضحه ابن الصلاح بقوله إن الراوي لا بد أن يكون ملمًا بعلم الحديث وملتزمًا بضبط النص وحسن النقل[7]

كما أن تقييم حال الراوي وأخلاقه له دور حاسم، فالراوي الذي يعرف بالكذب أو الغلو يرفض حديثه مهما كان ضبطه مضبوطًا، إذ العدالة تشمل حفظ الدين والأمانة العلمية معًا.

علاوة على ذلك، يستعين العلماء بأساليب مقارنة الأحاديث وترجيحها في حال وجود روايات متشابهة أو متعارضة، حيث يتم جمع هذه الروايات وتقييمها بحسب قواعد النقد، مما يتيح استنتاجًا أكثر دقة بشأن صحة كل رواية. وقد أظهرت دراسات حديثة تطبيقات عملية لهذه الأساليب، باستخدام منهجيات علمية دقيقة لجمع وتحليل البيانات، الأمر الذي ساعد في إعادة تصنيف بعض الأحاديث إلى فئات الصحة والضعف والموضوعية.

من التحديات المعاصرة التي تواجه النقد الحديثي، ظاهرة انتشار الأحاديث غير الموثوقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما يفرض ضرورة مضاعفة الجهود التوعوية وتطبيق المعايير النقدية بشكل أوسع، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة لضمان صحة المعلومات المتداولة.

([1]) ينظر شرح صحيح مسلم للنووي ج1 ص45
([2]) فتح الباري لابن حجر ج1 ص32
([3]) سنن الترمذي ج2ص150
([4]) ينظر المغني لابن قدامة ج3 ص200
([5]) ينظر : فتح الباري لابن حجر ج5 ص12
([6]) ينظر : النقد الحديثي المعاصر" لمحمد بن علي ، مجلة الدراسات الإسلامية، 2021، ص. 78
([7]) ينظر : مقدمات ابن الصلاح ج1 ص56

في الختام، يتبين أن معايير النقد الحديثي ليست مجرد قواعد جامدة، بل هي منظومة علمية متطورة صُممت للحفاظ على التراث النبوي من التزييف، وضمان استمرارية الاستفادة منه في التشريع والتربية، وأن تطوير هذه المعايير واجب لضمان مواكبتها للعصر، دون التفريط في أصولها العلمية.

المبحث الثاني : دور الاجتهاد النقدي في تطوير منهجية الحكم على الأحاديث ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول: تطور الاجتهاد النقدي في علوم الحديث وأثره على منهجية تقييم الأحاديث

يمثل الاجتهاد النقدي في علوم الحديث أحد أبرز الإنجازات العلمية التي أسهمت في ترسيخ أسس التثبت والتمحيص في نقل الروايات النبوية، وهو اجتهاد لم يكن جامدًا أو خاضعًا لمنظور أحادي، بل اتسم بالديناميكية والتجدد، انسجامًا مع متغيرات الواقع العلمي والاجتماعي الذي شهدته الأمة الإسلامية منذ القرن الأول الهجري وحتى تدوين مدونات الحديث الكبرى.

لقد بدأ الاجتهاد النقدي منذ وقت مبكر جدًا، عندما شعر الصحابة بالحاجة إلى التثبت من صحة ما يُنقل عن النبي ﷺ، حيث رُوي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رد رواية أبي موسى الأشعري حتى جاءه بشاهد، وقد عُد هذا التصرف أول لبنة في تأسيس الوعي النقدي الحديثي الذي تطور لاحقًا ليأخذ أبعادًا منهجية أكثر دقة في العصور التالية، و هذا السلوك من الصحابة لم يكن إنكارًا لصدق بعضهم البعض، بل احترازًا في نقل الدين وبناء تصور دقيق للحديث النبوي. [1]

ومع تطور العصر وانتقال الروايات إلى غير الصحابة، بات لزامًا على العلماء تأسيس قواعد علمية للنقد تضمن المحافظة على الحديث النبوي من التحريف أو الوضع. فنشأ ما يُعرف بعلم الجرح والتعديل، الذي اعتنى بدراسة أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط، وأصبح هذا العلم الأساس الذي بنيت عليه القرارات النقدية في قبول الحديث أو رده. وقد برع في هذا الميدان أئمة كبار أمثال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهم، حيث وضعوا شروطًا صارمة لقبول الرواية، وكانوا لا يتساهلون في ذلك، حتى ولو تعلق الأمر بأشخاص مشهود لهم بالتقوى، ما دام قد ظهر عليهم اختلال في الضبط أو الثبت[2]

لم يقتصر النقد على رواة الحديث فقط، بل تطور ليشمل المتون كذلك، في ما يعرف بنقد المتن، وهو جانب من النقد يدل على دقة منهجية النقاد المسلمين وعمقهم العلمي. فقد كانوا يعرضون المتن على أصول الشريعة، وعلى مقاصد الإسلام العامة، كما ينظرون في توافقه أو تعارضه مع الأحاديث الثابتة، أو مع القرآن الكريم، أو مع العقل الصريح، أو مع الواقع التاريخي والاجتماعي الذي تُنسب إليه الرواية. وهذا ما يُعرف بـ "عرض المتن على الواقع" وهو من آليات النقد التي مارسها الإمام الشافعي وغيره، عندما كانوا يردون بعض الروايات لمخالفتها الثابت في الدين أو تناقضها مع المعقول[3]

إن تطوير آليات النقد أسهم في نشوء منهج متكامل في تقويم الحديث، حيث لم يعد الاعتماد على الإسناد وحده كافيًا، بل كان لا بد من تضافر الجانبين، الإسنادي والمتني، وهذا ما أكده الإمام ابن القيم في أكثر من موضع، حيث اعتبر أن ضعف الحديث لا يُستدل عليه من الإسناد فقط، بل قد يكون ظاهر السند حسنًا، بينما في المتن ما ينقضه، وقد اشتهر قول عبد الرحمن بن مهدي: "الحديث إذا وافق العقل والسنة، فخذ به، وإن كان إسناده ضعيفًا، وإذا خالفهما، فدعه، وإن كان إسناده صحيحًا." وهذا القول لم يكن إلغاءً لقوة السند، بل تذكير بأهمية التكامل في الحكم النقدي[4] إن منهجية النقاد المسلمين في التعامل مع الأحاديث لم تكن محكومة بذوق شخصي أو ميل نفسي، بل كانت ترتكز على معايير علمية صارمة، ومبنية على التوثيق، والمقارنة، والتثبت، وهو ما أدى إلى نشوء طبقات متعاقبة من المحدثين الذين تخصصوا في مجالات دقيقة من النقد، كمعرفة العلل، والتدليس، والاختلاف في الروايات، ومتابعة الأحاديث في الطرق المختلفة. ويُعتبر الإمام علي بن

([1]) ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ج2 ص 589

([2]) ينظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ج1 ص15

([3]) ينظر : الكفاية للخطيب البغدادي ص 215

([4]) ينظر : مفتاح دار السعادة لابن القيم ج1 ص289

المديني من أوائل من تخصصوا في علم العلل، وأسسوا له أصولاً دقيقة، تتبعها من بعده البخاري، فأصبح علم العلل أحد أهم أدوات الاجتهاد النقدي التي تُكشف بها الأحاديث الضعيفة.[1]

ولهذا نجد أن الاجتهاد النقدي شكّل منظومة متكاملة من المفاهيم والممارسات التي وُظفت جميعًا في تمييز المقبول من المردود، وتوجيه الأمة إلى ما يصح الاعتماد عليه في العقيدة والشريعة. وفي سبيل ذلك، لم يتردد العلماء في نقد كبار الرواة متى ما دعت الحاجة، مما يدل على أن النقد لم يكن خاضعًا لاعتبارات شخصية أو لمجرد الانتماء، بل كان التزامًا علميًا محضًا. فقد جُرح بعض الرواة المعروفين بالتقوى بسبب سوء حفظهم أو تساهلهم في الرواية، وهو ما يُظهر أن الاجتهاد النقدي كان علماً قائماً على الموضوعية .[2]

ويجدر الإشارة بالذكر أن التطور في الاجتهاد النقدي لم يكن آنيًا أو دفعة واحدة، بل كان ثمرة تراكم معرفي ونقدي امتد لقرون، وتبلور عبر التجربة والتقويم المستمر. فقد كانت هناك مدارس نقدية مختلفة من حيث التشدد أو التساهل في قبول الروايات، مثل مدرسة أهل المدينة التي عُرفت بالتحفظ الشديد، مقابل مدرسة أهل العراق التي كانت أكثر تساهلًا في النقل، وهذا الاختلاف أفرز نقاشات . ومناظرات علمية أثرت المناهج النقدية ودفعت بها نحو النضج والتماسك[3]

إن كل ما تقدم يوضح أن الاجتهاد النقدي كان عملية مركزية في حفظ السنة النبوية، وكان له أعظم الأثر في تخليص الأحاديث من الدخل والدخيل، وهو ما جعل علماء الغرب يشيدون بمنهجية المحدثين المسلمين في التوثيق والتحقيق، ويعتبرونها من أقدم المناهج النقدية في التاريخ البشري. ولم يكن هذا الإنجاز وليد الصدفة، بل نتيجة اجتهاد مستمر، وعمل مؤسسي منظم، وشبكة علمية عابرة للعصور والبلدان

المطلب الثاني: ضوابط التقييم النقدي عند المحدثين وأثرها في توجيه الحكم على الحديث

لقد برع المحدثون في وضع ضوابط دقيقة ومنهجية للتقييم النقدي للروايات، وكانت تلك الضوابط ناتجة عن جهود تراكمية امتدت على مدى قرون من التأصيل والتطبيق والمقارنة بين الروايات، وهي تعكس رؤية علمية فريدة في كيفية تمييز الصحيح من السقيم في المتون والأسانيد. وتُعد هذه الضوابط الركيزة الأساسية التي اعتمدها العلماء في توجيه الحكم على الأحاديث من حيث القبول أو الرد، وفق معايير دقيقة مجردة من الهوى وهي كالآتي :

1. أولًا: تحقق شروط الحديث الصحيح

أولى الضوابط الكبرى التي اتفق عليها المحدثون هي تحقق شروط الصحة في الحديث، والتي تتمثل في: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبطهم، انتفاء الشذوذ، وسلامة المتن من العلة. فكل حديث لا تتحقق فيه هذه الشروط مجتمعة لا يُحكم له بالصحة. وقد بيّن الإمام ابن الصلاح هذه الشروط بقوله: "الحديث الصحيح هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة قادحة ".[4]

ويُعد الاتصال في السند ضرورة لضمان تواتر الرواية دون انقطاع، حيث إن فقدان الراوي في أي موضع من السند يثير شبهة الانقطاع، وبالتالي قدحًا في الحديث. ولهذا كان العلماء يولون اهتمامًا بالغًا بسلاسل الإسناد، ويبحثون عن أدق التفاصيل المتعلقة باللقاء بين الراوي وشيخه[5]

ثانيًا: العدالة والضبط كمعيارين رئيسين في تقييم الراوي

من أبرز ما اعتمد عليه النقاد في توجيه أحكامهم على الحديث هو النظر في حال الراوي من حيث العدالة والضبط. فالعدالة تشير إلى سلامة دين الراوي، واستقامته الظاهرة، بينما يشير الضبط إلى دقته في الحفظ، سواء في الرواية من حفظه أو كتابه.

وقد أشار الحاكم النيسابوري إلى هذا المعنى بقوله: "إذا جمع الراوي بين العدالة في دينه، والضبط في روايته ، ارتفعت عنه الشبهة ، وكان حديثه مقبولاً .[6]

([1]) ينظر : الضعفاء للعقيلي ج1 ص64

([2]) ينظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج1 ص 43

([3]) ينظر : العلل للدار قطني ج1 ص 11

([4]) ينظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص 27

([5]) ينظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص 360

([6]) ينظر : معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص102

ولا يقبل المحدثون الراوي لمجرد ورعه أو صلاحه، بل لا بد أن يكون ضابطًا لما يرويه، متقنًا لألفاظه، ملتزمًا بالسماع الصحيح. وقد شدد الإمام الذهبي على هذا بقوله: "كم من صالح لا يُحتج به في الحديث لضعف حفظه".[1]

ثالثًا: التحرز من الشذوذ والعلة الخفية

كان المحدثون على قدر عالٍ من الدقة في ملاحظة الشذوذ والعِلل، وهي من أدق مجالات النقد، لا يتمكن منها إلا العلماء المحنكون. فالشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والعلة هي سبب خفي يقدح في الحديث رغم ظاهره السليم.

وقد اشتهر الإمام علي بن المديني، شيخ البخاري، بإتقانه لعلم العلل، وكان يقول: "معرفة الحديث وإتقان العلل أشد من حفظه "[2]

وكان الإمام البخاري يعتمد على فحص الروايات فحصًا دقيقًا يكشف أحيانًا عن روايات غير صحيحة رغم صحة ظاهر الإسناد، وهذا ما دفعه لترك عدد من الأحاديث التي صححها غيره بسبب كشفه لعلل دقيقة فيها[3]

رابعًا: النظر في المتن وتحقيق موافقته للأصول

لم يكتفِ المحدثون بنقد الإسناد، بل تجاوزوا ذلك إلى المتن، فكانوا يتحرّون مطابقة الحديث للقرآن، وللسنة المتواترة، وللعقل السليم، ولواقع الحال في زمن النبوة. وكانوا يرفضون ما يظهر فيه النكارة أو التفرد الشديد، أو ما يوافق روايات متروكة أو موضوعة.

ومن الأمثلة على ذلك، رفض الإمام مالك لرواية "إن الميت ليعذّب ببكاء أهله عليه" فقال: "ما هذا من عمل الناس ، ولا عليه الأمر "[4]

وقد اعتبر النقاد أن نقد المتن ضرورة للتأكد من أن الحديث لا يتضمن ما يخل بالعقيدة أو الفقه أو الأخلاق، وهو ما أكده الإمام الشافعي بقوله: "ما خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو باطل [5]

خامسًا: الترجيح عند التعارض

إذا تعارضت الروايات في الباب الواحد، لجأ المحدثون إلى ضوابط الترجيح، مثل: قوة السند، الحفظ، الشهرة، الموافقة للأصول، عدد الطرق، تاريخ الرواية. وكانت هذه المعايير تُمكنهم من تقديم رواية على أخرى دون أن يتسرعوا في الحكم بالبطلان.

قال الإمام ابن تيمية: "العلماء يرجحون بعض الأحاديث على بعض بالقرائن، ويقبلون ما ترجّح عندهم، ويردّون ما غلب على ظنهم أنه غير محفوظ"[6]

وكان الإمام أحمد بن حنبل يُعد من أبرع المحدثين في باب الترجيح، وكان يعرف كيف يختار بين روايات متعارضة بحسب معرفته بالرجال والسياق التاريخي للروايات. [7]

2. سادسًا: الشواهد والمتابعات

من أبرز وسائل دعم الحديث عند المحدثين الاعتماد على الشواهد والمتابعات. فإذا ورد الحديث بسند فيه ضعف يسير، ثم وُجد له شاهد أو متابعة من راوٍ آخر، ارتقى الحديث إلى درجة الحسن لغيره.

وكان الإمام الترمذي أول من نظّر لهذا المنهج حين قال: "وقد روي هذا الحديث من غير وجه،وهو عندي حسن لغيره "[8]

وقد دأب النقاد على البحث في مختلف الطرق لتأييد الروايات وتقويتها أو ردّها، وهو ما يُعد مظهرًا من مظاهر الدقة المنهجية في علوم الحديث.

([1]) ينظر : ميزان الاعتدال للذهبي ج1 ص 5
([2]) ينظر : شرح علل الحديث لابن رجب ج1 ص 97
([3]) ينظر : هدي الساري لابن حجر ص 13
([4]) ينظر : التذكرة للقرطبي ص 204
([5]) الرسالة للشافعي ص507
([6]) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ج18 ص 40
([7]) ينظر : طبقات الحنابلة للخلال ج 1 ص 236
([8]) ينظر : سنن الترمذي ج1 ص 112

3. سابعًا: التثبت من إمكانية اللقاء والسماع

أحد الضوابط الدقيقة التي راعاها المحدثون هو التثبت من إمكانية اللقاء بين الراوي وشيخه، وليس الاكتفاء بمجرد المعاصرة. فقد يُعاصر الراوي شيخه دون أن يلتقيه أو يسمع منه. وقد كان الإمام البخاري لا يكتفي بثبوت السماع بل يُشدد على إثبات اللقي.

قال ابن حجر في هذا السياق: "البخاري لا يكتفي بالمعاصرة، بل لا يثبت اللقاء إلا بيقين[1]

4. ثامنًا: مراعاة مكانة الراوي في طبقته

اعتنى المحدثون كذلك بمعرفة الطبقات، فكانوا يدرسون موقع الراوي بين شيوخه وتلاميذه، ويقارنون حديثه بأحاديث أقرانه في الطبقة ذاتها. فإذا انفرد الراوي عن أقرانه بزيادة أو لفظة نُظر في ذلك بعناية، واعتُبر هذا سببًا من أسباب النقد.

وقد أكد الإمام ابن عدي هذا المعنى بقوله: "إذا روى الثقة ما لا يرويه أقرانه، فإن في ذلك نظرًا[2]

إن الضوابط التي اعتمدها المحدثون في التقييم النقدي ليست قواعد جامدة، بل هي أدوات علمية مرنة، تُراعي مقاصد الشريعة وتخدم الحقيقة العلمية. وقد مكّنتهم هذه الضوابط من حفظ السنة النبوية من التحريف، وتنقية المرويات من الشوائب، وتحقيق الدقة في الحكم على الحديث، مما يجعل تجربتهم في هذا المجال أنموذجًا علميًا رفيعًا في تاريخ النقد.

خاتمة البحث :

وقد اشتملت على بعض التوصيات

الحمد لله الذي وفق وسدّد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، بداية لا شك أن هذا البحث الموسوم بـ "نظرة الناقد في الحكم على الحديث" قد سعيت من خلاله إلى الوقوف على واحدة من أعظم معالم المنهج النقدي في الحضارة الإسلامية، والمتمثلة في الجهود العلمية الجبّارة التي بذلها علماء الحديث في تقويم الروايات، وفرز صحيحها من سقيمها، عبر ضوابط دقيقة، ومناهج متينة، وتقاليد علمية راسخة ، ولقد تبيّن من خلال الدراسة التحليلية أن نظرة الناقد عند المحدثين ليست اجتهادًا فرديًا مرتجلًا، بل هي ثمرة تراكم علمي امتدّ قرونًا، تميّز بالصرامة في التمحيص، والعمق في الاستدلال، والإنصاف في التقييم، كما اتضح أن الحكم على الحديث ليس عملية سطحية مقتصرة على السند فقط، وإنما تشمل متن الحديث، ومقارنته بما يشبهه، والنظر في حال رواته، وقرائن الأحوال، وواقع التلقي العلمي.

وفي سياق هذا البحث، ظهر أنّ اختلاف النقاد لم يكن تعارضًا منهجيًا سلبيًا، بل كان اختلافًا تنوّع فيه النظر، وتعددت فيه المعايير والاعتبارات، بما يعكس ثراء علم الحديث وسعته، كما أنّه أسهم في تعميق الرؤية النقدية، وتوسيع دائرة النقاش العلمي دون المساس بجوهر النصوص أو إهدار هيبة السنة ، كما وقف البحث مطولًا على الضوابط النقدية المحكمة التي تبناها أئمة الحديث، من قبيل التثبت من اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، ونفي الشذوذ والعلة، والنظر في المتون، والاعتماد على الشواهد والمتابعات، وهي ضوابط أرست معايير علمية فريدة في تاريخ العلوم الإنسانية، تفوق في دقتها كثيرًا من المناهج الغربية الحديثة في نقد النصوص.

ولا شك أنّ هذا الجهد المبارك الذي بذله المحدثون، كان له أعظم الأثر في حفظ السنة النبوية من التزييف، وفي بناء وعي علمي نقدي لا يزال موضع إعجاب الدارسين شرقًا وغربًا.

وعليه، فإنّ أهم النتائج التي خلص إليها البحث يمكن تلخيصها فيما يأتي :

1. أنّ نقد الحديث علم مستقل ذو قواعد محكمة، وأسس واضحة، لا يقوم على المزاج أو الظن.
2. أنّ اختلاف النقاد في الحكم على الحديث يرجع في الغالب إلى تفاوت في المعايير الجزئية، لا في الأصول الكلية، وهو اختلاف صحي يعزز مصداقية المنهج.
3. أنّ الضوابط النقدية التي اعتمدها المحدثون تمثل أنموذجًا علميًا يمكن أن يُستفاد منه في مجالات تحليل النصوص التاريخية والدينية والأدبية.

([1]) ينظر : النكت على ابن الصلاح لابن حجر ج2 ص 631

([2]) ينظر : الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج1 ص 45

4. أنّ الحفاظ على مكانة السنة لا يتأتى إلا من خلال إحياء منهج النقد الحديثي، والتمسك بتراث الأئمة، والاحتكام إلى أدواتهم العلمية الدقيقة.

توصيات هذا البحث تتلخص في الآتي :

1 ـــ ضرورة التأصيل المنهجي لنظرة النقاد وذلك بإعداد دراسات منهجية مقارنة تبرز الأطر العلمية التي اعتمدها النقاد في الحكم على الحديث، لتكون مرجعًا للباحثين في التمييز بين الاجتهاد المنضبط والاجتهاد غير الموفق.

2 ـــ الحذر من التسرع في التضعيف أو التصحيح وذلك بعدم الاعتماد على حكم ناقد واحد دون النظر إلى باقي أقوال النقاد، ومراعاة السياق الحديثي وظروف الرواية عند إصدار الحكم.

3 ـــ التأكيد على أهمية الجمع بين أقوال النقاد بدلًا من الإقصاء أو التحيز لقول واحد، بما يعكس الفهم العميق لطبيعة الاختلاف النقدي.

4ـ ـــ دعم الدراسات التطبيقية في النقد الحديثي من خلال دراسة أحاديث بعينها وقع فيها اختلاف بين النقاد، وتحليلها وفق المعايير المنهجية.

5 ـ دور النقاد المحدثين في تقويم الحديث المعاصر من خلال قواعد النقاد الأوائل وتطبيقها على الحديث المعاصر، مع تطوير أدوات النقد بما يتناسب مع التحديات المعرفية المعاصرة.

6 ـــ توجيه طلاب العلم إلى دراسة مناهج النقاد الأفراد وذلك من خلال تشجيع الدراسات التي تعالج منهج ناقد معين (كالإمام أحمد، أو ابن معين، أو النسائي) دراسة تحليلية مقارنة لتظهر تميز كل منهج وحدوده.

وفي الختام، فإنّ هذا البحث لا يدّعي الإحاطة بكافة جوانب الموضوع، وإنما هو إسهام المقل في إبراز هذا الركن العظيم من أركان علوم السنة، عسى أن يكون لبنة في خدمة هذا العلم الشريف، ودعوة لاستئناف العناية بالمنهج النقدي الأصيل في تراثنا الإسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: كتب علوم الحديث والمصطلح

1. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن .*معرفة أنواع علم الحديث* .تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر، 1986م.
2. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين .*شرح ألفية الحديث* .تحقيق: محمد إسماعيل. القاهرة: دار ابن عفان، 2002م.
3. السيوطي، جلال الدين .*تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي* .تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. القاهرة: مكتبة دار التراث، 1995م.
4. النووي، يحيى بن شرف .*التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير* .تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990م.
5. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .*نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر* .تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر، 1994م.
6. الطحان، محمد عجاج .*تيسير مصطلح الحديث* .دمشق: دار الفكر، 2004م.

ثانيًا: كتب الجرح والتعديل وأحوال الرواة

1. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد .*الجرح والتعديل* .بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1952م.
2. الذهبي، شمس الدين .*ميزان الاعتدال في نقد الرجال* .تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: دار المعرفة، 1963م.
3. ابن حجر العسقلاني .*تهذيب التهذيب* .بيروت: دار الفكر، 1984م.
4. المزي، يوسف بن الزكي .*تهذيب الكمال في أسماء الرجال* .تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م.

ثالثًا: كتب الحديث المعتمدة

1. ـــ البخاري، محمد بن إسماعيل .*الجامع الصحيح (صحيح البخاري)* .(تحقيق: مصطفى ديب البغا. بيروت: دار ابن كثير، 1987م.
2. ـ مسلم بن الحجاج .*الجامع الصحيح (صحيح مسلم)* .(تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1955م.
3. الترمذي، محمد بن عيسى .*السنن* .تحقيق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، 1996م.
4. النسائي، أحمد بن شعيب .*السنن الكبرى* .تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري. بيروت: دار الكتب العلمية، 1991م.

رابعًا: كتب منهجية ونقدية عامة

1. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى .*التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل* .بيروت: مكتبة المعارف، 1992م.
2. الأعظمي، محمد مصطفى .*دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه* .الرياض: مكتبة الرشد، 2000م.
3. السباعي، مصطفى .*السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي* .بيروت: المكتب الإسلامي، 1970م.
4. اللكنوي، عبد الحي .*الرفع والتكميل في الجرح والتعديل* .تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: دار النفائس، 1993م.